

جدول إحالة مشاريع قوانين

الإحالة على اللجان	المشروع	ال المرجع الإحالة	العدد
<p>الجان المتعهدة:</p> <ul style="list-style-type: none"> * لجنة المالية والتخطيط والتنمية. - لجنة الحقوق والحريات و العلاقات الخارجية. 	<p>مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاق بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية يتعلق بالتعاون وأنشطة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بتونس</p>	بتاريخ 04/03/2013	14
<p>في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعد تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p>	<p>* تم تقديمها من طرف رئيس الحكومة ويهـم وزارة الشؤون الخارجية.</p>		
<p>الجان المتعهدة:</p> <ul style="list-style-type: none"> * لجنة الشؤون التربوية - لجنة الحقوق والحريات و العلاقات الخارجية. 	<p>مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية التركية حول إحداث مراكز ثقافية وتسيرها وأنشطتها</p>	بتاريخ 04/03/2013	15
<p>في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعد تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة الشؤون التربوية</p>	<p>* تم تقديمها من طرف رئيس الحكومة ويهـم وزارة الشؤون الخارجية.</p>		
<p>الجان المتعهدة:</p> <ul style="list-style-type: none"> * لجنة الحقوق والحريات و العلاقات الخارجية - لجنة المالية والتخطيط والتنمية. 	<p>مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على مذكرة اتفاق بين الجمهورية التونسية ومجلس أوروبا بخصوص مكتب مجلس أوروبا ونظامه القانوني.</p>	بتاريخ 04/03/2013	16
<p>في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعد تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة الحقوق والحريات و العلاقات الخارجية</p>	<p>* تم تقديمها من طرف رئيس الحكومة ويهـم وزارة الشؤون الخارجية.</p>		
<p>الجان المتعهدة:</p> <ul style="list-style-type: none"> * لجنة المالية والتخطيط والتنمية. - لجنة الحقوق والحريات و العلاقات الخارجية. - لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية. 	<p>مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على قرار مجلس الشراكة التركي صادر بتاريخ 23 جانفي 2012 ومتصل بتعديل الجدولين A و B من البروتوكول II لاتفاقية الشراكة لإقامة منطقة التبادل الحر بين الجمهورية التونسية وجمهورية تركيا.</p>	بتاريخ 04/03/2013	17
<p>في الجوانب الداخلة في اختصاصهما وتعد كل منهما تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p>	<p>* تم تقديمها من طرف رئيس الحكومة ويهـم وزارة الشؤون الخارجية.</p>		

<p>اللجان المتعهدة:</p> <ul style="list-style-type: none"> * لجنة الشؤون الاجتماعية - لجنة الحقوق والحريات و العلاقات الخارجية. - لجنة التشريع العام 	<p>مشروع قانون يتعلق باتمام القانون عدد 21 لسنة 1991 المؤرخ في 13 مارس 1991، المتعلق بممارسة مهنتي الطب وطب الأسنان وتنظيمهما.</p>	<p>18 بتاريخ 04/03/2013</p>
---	--	---------------------------------

* تم تقديمها من طرف رئيس الحكومة وبهم اختصاصهما وتعد كل منهما تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة الصحة

رئيس المجلس الوطني التأسيسي

مصطفى بن جعفر

26 ففري 2013

جدول الوثائق المرجحة

إلى

السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

الملامحات	عنوان الوثائق	بيان مستويات الوثائق	المرتب التربوي
للتفصيل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي مع الإشارة أن الوزارة المختصة بمتابعة مشروع هذا القانون هي وزارة الشؤون الخارجية		رسالة إحالة إلى السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي ممضاة من قبل السيد رئيس الحكومة	01
		مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على قرار مجلس الشراكة التونسي التركي صادر بتاريخ 23 جانفي 2012 ومتصل بتعديل الجدولين أ و ب من البروتوكول لاتفاقية الشراكة لإقامة منطقة للتبادل الحر بين الجمهورية التونسية وجمهورية تركيا.	02
		شرح الأسباب نسخة من القرار المذكور	03 04

توصلت بالوثائق المذكورة أعلاه

تونس، في
العنوان
الوزير
رئيس مجلس
الحكومة
الملتف بالعلاقة مع المجلس الوطني التأسيسي

2013 / 17

الواردات عدد
27 فيفري 2013 المجلس الوطني التأسيسي مكتب النسخة المركبة

الحمد لله وحده
قصر الحكومة بالقصبة
تونس في
26 فبراير 2013



من رئيس الحكومة
إلى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي
تصرّف باروو

وبعد، فعملا بأحكام الفصل 4 من القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية يصلحكم طي هذا مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على قرار مجلس الشراكة التونسي التركي صادر بتاريخ 23 جانفي 2012 ومتعلق بتعديل الجدولين A و B من البروتوكول II لاتفاقية الشراكة لإقامة منطقة للتبادل الحر بين الجمهورية التونسية وجمهورية تركيا.

فالرجاء منكم القبول بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي.

رئيس الحكومة

حماوي الببالي

2013 / 17

الواردات ع	ند
2013 / 17	
27 فبراير 2013	
المجلس الوطني التأسيسي	
مكتب الضبط المركزي	

2013 / 17

الواردات عدد
27 فيفي 2013
المجلس الوطني التأسيسي مكتب الضبط المركزي

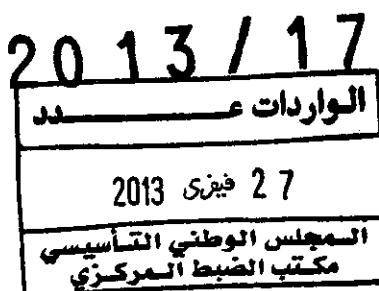
2013 / 17

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالمصادقة على قرار مجلس الشراكة التونسي التركي صادر بتاريخ 23 جانفي 2012 ومتصل بتعديل الجدولين أ و ب من البروتوكول II لاتفاقية الشراكة لإقامة منطقة للتبادل الحر بين الجمهورية التونسية وجمهورية تركيا.

فصل وحد

تمت المصادقة على قرار مجلس الشراكة التونسي التركي الصادر بتاريخ 23 جانفي 2012، الملحق بهذا القانون الأساسي ومتصل بتعديل الجدولين أ و ب من البروتوكول II لاتفاقية الشراكة لإقامة منطقة للتبادل الحر بين الجمهورية التونسية وجمهورية تركيا، المبرمة بتونس في 25 نوفمبر 2004.



شرح أسباب

2013 / 17

يتضمن اتفاق الشراكة بين تونس وتركيا المبرم بتاريخ 24 نوفمبر 2004، إلى جانب المقتضيات المتعلقة بإقامة منطقة التبادل الحر على المنتجات الصناعية، بروتوكولا خاصا بالامتيازات المتبادلة بين الجانبين فيما يتعلق بالمنتجات الفلاحية والفالاحية المصنعة ومنتجات الصيد البحري ، على أن تتم مراجعة هذه الامتيازات باتجاه مزيد توسيعها وذلك في إطار الاجتماعات الدورية لمجلس و لجنة الشراكة. وقد منحت تونس لتركيا بمقتضى هذا الاتفاق تخفيضا على المعاليم الديوانية وفي حدود حصص المنتوجات التالية :

المنتج	النسبة (%)	النسبة (بالطن)
الحمص	60	100
اللوبايا بما في ذلك اللوبايا البيضاء	25	400
الأعناب (الجافة)	75	50
البندق (بالقشور)	35	400
عصيدة ومعجون البندق	0	100

في المقابل ، منحت تركيا إعفاء كاملا لعدد من المنتوجات الفلاحية التونسية في حدود حصص محددة كالتالي :

المنتج	النسبة (%)	النسبة (بالطن)
التمر	2.000	
السردين	200	
سمك المكاريل (أسقميري)	50	
جراد البحر الكبير والصغير	100	
المرخويات واللافقاريات المائية	100	
الهريسة	1.000 HL	
خمور		

وقد تم ، بمناسبة الاجتماع الثاني للجنة الشراكة التونسية التركية المنعقدة يومي 07 و 08 جانفي 2011 بأنقرة ، الاتفاق على توسيع الامتيازات المتبادلة ، وذلك على أساس ترفيع تركيا من الحصة الممنوحة لتونس من صادرات التمور بإعفاء كامل من 2000 طن إلى 5000 طن ، مقابل تعديل نسب التخفيض المطبقة على الواردات التونسية من تركيا من المنتوجات الواردة في البروتوكول الفلاحي (جدول أ) لتكون جميعها في حدود 50 % من المعاليم الديوانية في النظام العام (NPF).

وقد تم التوقيع على هذا القرار بتاريخ 23 جانفي 2012 بتونس من طرف السيد محمد أمين الشخاري ، وزير الصناعة والتجارة ، عن الجانب التونسي ، والسيد ظافر كغليان ، وزير الاقتصاد ، عن الجانب التركي.

ويبقى دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ في حاجة إلى مصادقة السلطات التشريعية في كلا البلدين.